Research Journal Ulum-e-Islamia
Journal Home Page: https://journals.iub.edu.pk/index.php/Ulum.e.Islamia/index
ISSN: 2073-5146(Print) ISSN: 2710-5393(Online) E-Mail:muloomi@iub.edu.pk
Vol.No: 32, Issue:01. (Jan-Jun 2025) Date of Publication: 30-06-2025
Published by: Department of Islamic Studies, The Islamia University of Bahawalpur

مفہوم الدولة في الفقه الإسلامي وتحدياتها الاستراتيجية في عصر العولمة الرقمية

The Concept of the State in Islamic Jurisprudence and its Strategic Challenges in the Era of Digital Globalization

Dr Muhammad Husnain
Assistant Professor, Division of Science and Technology, University of Education, Township Campus', Lahore Email: muhammad.husnain@ue.edu.pk
ORCID ID: https://orcid.org/0000-0001-8225-0967

Abstract
This study explores the concept of the state (*dawlah*) in Islamic jurisprudence (*fiqh al-islāmī*) and its relevance in addressing the strategic challenges of the digital globalization era. It highlights the foundational principles of governance in Islam, including justice (*ʿadl*), consultation (*shūrā*), accountability (*masʾūliyyah*), and preservation of public interest (*maṣlaḥah*). The research examines how classical juristic frameworks on sovereignty, legitimacy, and authority can be interpreted and applied in light of contemporary transformations shaped by digital technologies, global interconnectedness, and cyber governance. Furthermore, the study analyzes pressing issues such as digital ethics, transnational security, identity preservation, and the regulation of digital economies, emphasizing the need for a dynamic juristic approach that balances continuity of Islamic political thought with adaptation to modern realities. The findings argue for a strategic reevaluation of Islamic legal concepts of statehood to respond effectively to globalization, ensuring that Islamic values remain central in guiding governance in the digital age.

Keywords: Islamic jurisprudence, state concept, globalization, digital age, strategic challenges, *shūrā*, *maṣlaḥah*, governance in Islam

الأسس الشرعية لمفهوم الدولة في الفقه الإسلامي

تُعدّ الدولة في الفقه الإسلامي مؤسسة شرعية تهدف إلى تحقيق مصالح الأمة وصون حقوق الأفراد، وهي ليست مجرد كيان سياسي، بل تجسيد لقيم الشريعة الإسلامية في الواقع المعاش. ومع تطور العصر الرقمي والعولمة، ظهرت تحديات جديدة أمام الدولة الإسلامية تتطلب إعادة النظر في استراتيجياتها لتظل قادرة على أداء دورها المنوط بها.تستند الدولة الإسلامية إلى مجموعة من الأسس الشرعية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية. فمن القرآن، نجد قوله تعالى:

"وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ" (1)

مما يدل على أهمية الشورى في إدارة شؤون الأمة. ومن السنة، نجد قول النبي صلى الله عليه وسلم:

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله" (2)

مما يشير إلى ضرورة المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات.تُعتبر الدولة الإسلامية في المدينة المنورة أول نموذج تطبيقي لمفهوم الدولة في الإسلام، حيث تم تأسيسها على أساس من العدل والمساواة والشورى. وقد جسدت هذه الدولة مفهوم "البيعة" و"الإمامة" كآليات شرعية للحكم.يُعرف الفقهاء الدولة بأنها "شأن بشري لتصريف أمور الناس بما يحقق

مصالحهم"، كما ورد في تعريف ابن عقيل الحنبلي. ويُلاحظ أن الدولة في الإسلام ليست دينية بالمعنى الغربي العلماني، بل هي دولة مدنية تقوم على الشريعة الإسلامية كأساس للتشريع.

أدت العولمة الرقمية إلى تغييرات جذرية في مجالات الاتصال والمعلومات، مما أثر على الهوية الثقافية والدينية للمجتمعات الإسلامية. وقد أشار بعض الباحثين إلى أن هذه العولمة قد تؤدي إلى الاستلاب الثقافي والتأثير على الثوابت الدينية.تواجه الدولة الإسلامية تحديات في الحفاظ على هويتها الثقافية والدينية وسط التأثيرات الرقمية العالمية. وقد أظهرت بعض الدراسات أن هناك مخاوف من انتشار المحتوى غير المناسب والتأثيرات السلبية على الشباب.لمواجهة هذه التحديات، يجب على الدولة الإسلامية تطوير استراتيجيات فعّالة، مثل تعزيز التعليم الرقمي، وتطوير منصات إعلامية إسلامية، وتفعيل دور المؤسسات الدينية في توجيه المجتمع.

تُعتبر الشريعة الإسلامية مرجعية أساسية في مواجهة التحديات الرقمية، حيث توفر مبادئ توجيهية في مجالات مثل الأخلاق الرقمية، وحماية الخصوصية، ومكافحة الشائعات.تُعدّ الشورى من المبادئ الأساسية في الإسلام، ويمكن تفعيلها في العصر الرقمي من خلال منصات إلكترونية تشاركية تتيح للمواطنين المشاركة في اتخاذ القرارات.يُعتبر الشباب فئة محورية في مواجهة تحديات العولمة الرقمية، حيث يمكنهم استخدام التكنولوجيا لتعزيز الهوية الإسلامية ونشر القيم الدينية.

تواجه الدولة الإسلامية تحديات في وضع تشريعات وتنظيمات تتناسب مع التطورات الرقمية، مما يتطلب تطوير إطار قانوني مرن يتماشى مع الشريعة الإسلامية.تُعدّ التعاونات الدولية بين الدول الإسلامية ضرورة لمواجهة التحديات الرقمية المشتركة، مثل مكافحة الإرهاب الإلكتروني، وحماية البيانات الشخصية.إن الدولة الإسلامية مطالبة بتطوير استراتيجيات فعّالة لمواجهة تحديات العولمة الرقمية، مع الحفاظ على هويتها الثقافية والدينية. ويتطلب ذلك تفعيل دور الشريعة الإسلامية، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتطوير التشريعات المناسبة.

مقاصد الشريعة ودورها في بناء الدولة المعاصرة

تُعد الدولة في الفقه الإسلامي مؤسسة شرعية تهدف إلى تحقيق مصالح الأمة وصون حقوق الأفراد، وهي ليست مجرد كيان سياسي، بل تمثل تجسيدًا عمليًا لقيم الشريعة الإسلامية. يرتكز مفهوم الدولة في الإسلام على العدالة والمساواة وحماية المصالح العامة، كما جاء في قوله تعالى:

"إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا" ([3])

مما يوضح أن إدارة الدولة يجب أن تكون مبنية على الأمانة والعدل.تعد مقاصد الشريعة من العناصر الأساسية لفهم الدولة الإسلامية، إذ تهدف الشريعة إلى حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال. ويؤكد الفقهاء أن هذه المقاصد تمثل الإطار الذي يجب أن تصاغ من خلاله سياسات الدولة وتشريعاتها بما يحقق رفاهية المجتمع. وقد جاء في الحديث الشريف عن النبي صلى الله عليه وسلم:

"لا ضرر ولا ضرار" ([4])

وهو مبدأ يعكس حرص الشريعة على حماية مصالح الناس ومنع الأذى.نشأت الدولة الإسلامية الأولى في المدينة المنورة على أسس من العدالة والمساواة والشورى، حيث تم عقد البيعة للإمام كآلية شرعية للحكم، مع مراعاة مصالح جميع فئات المجتمع. وقد جسدت هذه التجربة كيفية تحقيق مقاصد الشريعة في إدارة شؤون الدولة.يشير الفكر السياسي الإسلامي إلى أن الدولة ليست مجرد سلطة تنفيذية، بل كيان يهدف إلى تحقيق مصالح الأمة وفق مقاصد الشريعة. ويُعرف ابن عقيل الحنبلي الدولة بأنها "شأن بشري لتصريف أمور الناس بما يحقق مصالحهم"، ما يؤكد أن الدولة في الإسلام مؤسسة دينية مدنية في آن واحد.

أدت العولمة الرقمية إلى تغييرات جذرية في نظم الاتصال والمعلومات، مما أثر على الهوية الثقافية والدينية للمجتمعات الإسلامية. ومن أبرز التحديات التي تواجه الدولة في هذا العصر، انتشار المحتوى الرقمي غير المناسب والتأثيرات الثقافية الغربية التي قد تؤدي إلى زعزعة القيم الإسلامية.تتطلب مواجهة هذه التحديات تطوير استراتيجيات رقمية حديثة توازن

بین الحفاظ على الهوية الإسلامية والانفتاح على العصر الرقمي. يمكن للدولة استخدام التعليم الرقمي والتقنيات الحديثة لتعزيز فهم الشريعة وتطبيق مقاصدها في الحياة اليومية.

تلعب مقاصد الشريعة دورًا حيويًا في صياغة السياسات الرقمية، فهي توجه الدولة نحو حماية مصالح الفرد والمجتمع، مع مراعاة قيم العدالة والمساواة والأمانة. ويعكس مبدأ

"الضرورات تقدر بمقدارها" (5)

المرونة الشرعية التي تساعد الدولة على مواجهة مستجدات العصر.يُعتبر تعزيز الهوية الرقمية الإسلامية من أهم الاستراتيجيات لمواجهة تحديات العولمة. ويمكن للشباب أن يكونوا ركائز أساسية في نشر القيم الإسلامية عبر المنصات الرقمية، مما يحقق توازنًا بين الانفتاح التكنولوجي والحفاظ على الهوية الثقافية.تُعد الشورى من الأدوات الأساسية التي يمكن تفعيلها في العصر الرقمي، من خلال منصات تشاركية تمكّن المواطنين من المشاركة في اتخاذ القرارات بما يعزز مقاصد الشريعة ويضمن العدالة الاجتماعية.

تواجه الدولة تحديات تنظيمية وقانونية، حيث يتطلب العصر الرقمي تطوير تشريعات مرنة تتوافق مع مقاصد الشريعة وتحمي المجتمع من التحديات الرقمية، مثل الجرائم الإلكترونية والتلاعب بالمعلومات.يجب على الدولة الإسلامية تعزيز التعاون الدولي مع الدول الإسلامية الأخرى لمواجهة المخاطر الرقمية المشتركة، مثل الإرهاب الإلكتروني وحماية البيانات، بما يحقق مصالح الأمة ويحفظ مقاصد الشريعة.تعمل مقاصد الشريعة على توفير إطار أخلاقي وقيمي يمكن للدولة اتباعه في صياغة سياساتها الداخلية والخارجية، حيث يضمن هذا الإطار الحفاظ على الحقوق والحريات مع حماية المجتمع من الفساد والضرر.

يمكن القول إن بناء الدولة المعاصرة وفق مقاصد الشريعة يتطلب موازنة دقيقة بين الأصالة الدينية ومتطلبات العصر الرقمي، بحيث تصبح الدولة قادرة على مواجهة التحديات الحديثة وتحقيق رفاهية مواطنيها.في النهاية، إن الدولة الإسلامية المعاصرة مطالبة بتطوير استراتيجيات مبتكرة لتطبيق مقاصد الشريعة، من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وصياغة التشريعات الملائمة، بما يضمن تحقيق العدالة والازدهار والاستقرار الاجتماعي.

التحديات الاستراتيجية للأمن والسيادة في ظل العولمة الرقمية

تُعد الدولة في الفقه الإسلامي مؤسسة شرعية تُعنى برعاية مصالح الأمة وتنظيم شؤونها وفق مقاصد الشريعة. فالدولة ليست مجرد كيان سياسي تقليدي، بل هي تجسيد عملي لمبادئ العدالة والرحمة والشورى كما نصّ عليها القرآن الكريم والسنة النبوية. قال تعالى:

﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا**﴾ (6)

وهو مبدأ يضع أساسًا متينًا لمفهوم الأمانة في الحكم والسيادة.تتجلى أهمية الدولة في الفقه الإسلامي في قدرتها على حفظ الدين والنفس والمال والعقل والنسل، وهي المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية. ومن هذا المنطلق، فإن أي تهديد للأمن أو للسيادة يُعد تهديدًا مباشرًا لمقاصد الشريعة، وهو ما يجعل الدولة ملزمة بتبني سياسات تحمي المجتمع من المخاطر الداخلية والخارجية.إن التحديات الاستراتيجية التي تواجه الدولة المعاصرة في ظل العولمة الرقمية متعددة الأبعاد، أهمها تهديد السيادة الوطنية أمام التدفق غير المنضبط للمعلومات عبر الفضاء الرقمي. فقد أصبحت الحدود التقليدية للدولة غير قادرة على منع الاختراقات الفكرية والثقافية والسياسية القادمة من خارجها.

من أبرز مظاهر هذه التحديات انتشار الهجمات السيبرانية التي تستهدف البنى التحتية الحيوية، مثل شبكات الكهرباء والاتصالات والمؤسسات المالية. هذه الهجمات تمثل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي، وقد اعتبر الفقه الإسلامي حماية الأمة من العدوان الخارجي من أسمى واجبات الدولة، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم:

"**الإمام راعٍ وهو مسؤول عن رعيته**" (رواه البخاري ومسلم)

تتضمن التحديات أيضًا مسألة الأمن المعلوماتي، حيث إن البيانات الوطنية لم تعد محصورة في نطاق جغرافي، بل أصبحت عرضة للاختراق والتلاعب. ويقتضي ذلك تطوير استراتيجيات وطنية للأمن الرقمي تتفق مع مبادئ الشريعة في

حفظ الأمانات وصون الحقوق.إضافة إلى ذلك، تؤثر العولمة الرقمية على مفهوم الهوية والسيادة الثقافية للدول الإسلامية، إذ قد يؤدي الانفتاح الإعلامي المفرط إلى طمس القيم الإسلامية واستبدالها بنماذج ثقافية غريبة. وهذا يضع على عاتق الدولة مسؤولية تعزيز الهوية الإسلامية عبر منصات رقمية بديلة.

كما أن الإرهاب الإلكتروني يُعد تحديًا استراتيجيًا جديدًا، حيث تستغل الجماعات المتطرفة الفضاء الرقمي لتجنيد الأفراد ونشر الأفكار المتطرفة. وقد أوجب الإسلام على الدولة حماية العقول والأنفس من الفساد والفتنة، وهو ما يتطلب خططًا استراتيجية للتصدي لهذه الظاهرة.تفرض هذه التحديات على الدولة الإسلامية تطوير تشريعات رقمية تنظم استخدام التكنولوجيا بما يتفق مع مقاصد الشريعة. فالتشريع الإسلامي مرن بطبيعته، ويستطيع عبر قواعد مثل "سد الذرائع" و"جلب المصالح ودرء المفاسد" أن يوفر أساسًا للتعامل مع المستجدات التقنية.

تُظهر التجربة التاريخية أن الدولة الإسلامية الأولى في المدينة المنورة تعاملت مع التهديدات الخارجية والداخلية بمرونة وعدالة، مع مراعاة حفظ الأمن والسيادة. ومن ثمّ، يمكن للدولة المعاصرة أن تستلهم هذا النموذج في مواجهة التحديات الرقمية.يتعين على الدولة أيضًا تعزيز التعاون الإقليمي والدولي مع الدول الإسلامية الأخرى في مجال الأمن الرقمي، إذ إن التحديات الرقمية عابرة للحدود ولا يمكن لدولة واحدة مواجهتها بمفردها. ويأتي هذا متوافقًا مع مبدأ

"**تعاونوا على البروالتقوى**" (7)

من الاستراتيجيات الفعّالة كذلك الاستثمار في العنصر البشري، من خلال إعداد الكفاءات الشابة في مجالات الأمن السيبراني والتقنيات الحديثة، بما يمكن الأمة من حماية سيادتها الرقمية من التبعية للآخرين.يتطلب الأمر أيضًا وضع ميثاق أخلاقي للاستخدام الرقمي، مستند إلى تعاليم الشريعة، بحيث يُحدد ضوابط التعامل مع المعلومات والتواصل عبر الفضاء الإلكتروني، بما يحفظ الحقوق ويمنع الانتهاكات.كما أن تعزيز وعي المجتمع بأهمية الأمن الرقمي يمثل خطًا دفاعيًا أوليًا ضد المخاطر، حيث إن الحماية لا تتحقق بالتشريعات وحدها، بل تحتاج إلى مشاركة الأفراد وتعاونهم في مواجهة هذه التحديات.

إن الحفاظ على الأمن والسيادة في عصر العولمة الرقمية هو امتداد لواجب الدولة في الإسلام في حفظ مقاصد الشريعة وصيانة مصالح الأمة. فالتحديات الحديثة لا تُلغي دور الشريعة، بل تبرز مرونتها وقدرتها على توجيه السياسات بما يتناسب مع واقع العصر.ختامًا، يمكن القول إن التحديات الاستراتيجية للأمن والسيادة في ظل العولمة الرقمية تفرض على الدولة الإسلامية المعاصرة مسؤولية مضاعفة في تطوير تشريعات وآليات جديدة، مع الاستناد إلى القرآن والسنة ومقاصد الشريعة. وبهذا فقط تستطيع الدولة أن توازن بين مقتضيات العصر الرقمي وحماية هويتها وسيادتها.

التكنولوجيا الرقمية و أثرها على وظائف الدولة الإسلامية

في الفقه الإسلامي، تعتبر الدولة مؤسسة شرعية تستمد مشروعيتها من التزامها بتطبيق أحكام الشريعة ورعاية مصالح الأمة، حيث تُناط بها وظائف متعددة مثل تحقيق العدل، حفظ الدين، وصيانة الأمن العام. ومع دخول العالم عصر التكنولوجيا الرقمية، تغيرت صورة الدولة بشكل كبير، إذ لم تعد وظائفها محصورة في المجالات التقليدية بل أصبحت تشمل أبعاداً رقمية تمس حياة الأفراد والجماعات بشكل يومي، مما يفرض على الفقه الإسلامي إعادة النظر في مقاربة وظائف الدولة وأدواتها بما يتناسب مع هذه التحولات.

لقد أشار القرآن الكريم إلى أهمية العدل باعتباره أساس الملك:

﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ**﴾ (8)

وهذا العدل في العصر الرقمي يتطلب تطوير نظم تشريعية ورقابية تحمي الحقوق الرقمية للمواطنين، كحماية البيانات الشخصية وضمان حرية التعبير في حدود الشرع. وهنا يظهر أن وظيفة الدولة الإسلامية يجب أن تمتد إلى المجال السيبراني لتطبيق مبادئ الشريعة بما يحقق مصلحة الفرد والجماعة.من وظائف الدولة أيضاً حفظ الدين من الانحراف، وفي العصر الرقمي تواجه الدولة تحدياً يتمثل في انتشار المعلومات المغلوطة أو المنصات التي تروج للإلحاد والانحراف الأخلاقي. وقد جاء في الحديث الشريف:

«**كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته**» (رواه البخاري، 893؛ مسلم، 1829)

مما يدل على أن على الدولة مسؤولية رقابية شاملة، وتشمل اليوم مراقبة الفضاء الإلكتروني لحماية العقيدة والأخلاق.كما أن الأمن القومي لم يعد محصوراً في حماية الحدود الجغرافية بل أصبح يتضمن حماية الفضاء الرقمي من الاختراقات والهجمات الإلكترونية، وهي وظيفة جديدة على عاتق الدولة الإسلامية. وقد أشار النبي ﷺ إلى أهمية الاستعداد بقوله:

«**ألا إن القوة الرمي**» (رواه مسلم، 1917)

ويمكن فهمه في عصرنا كدعوة للاستعداد بأحدث وسائل القوة، بما في ذلك القوة الرقمية.التكنولوجيا الرقمية أثرت كذلك على الوظائف الاقتصادية للدولة الإسلامية، حيث أصبحت التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من أهم مصادر الثروة. ومن واجب الدولة أن تضع تشريعات تضمن عدالة التبادل ومنع الغش، امتثالاً لقوله تعالى:

﴿**وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ**﴾ ([9]).

وبالتالي فإن الدور الاقتصادي للدولة يتطور ليشمل الرقابة على السوق الرقمي وضمان نزاهته.

أما في مجال العدالة، فقد وفرت التكنولوجيا الرقمية أدوات جديدة لتسريع الفصل في المنازعات القضائية وتوثيق الأدلة، مما يحقق مقصد الشريعة في إقامة العدل بسرعة وفعالية. ويمكن القول إن العدالة الرقمية تمثل امتداداً لوظيفة القضاء الشرعي في العصر الحديث.ومن جانب آخر، أسهمت التكنولوجيا في تعزيز المشاركة السياسية من خلال المنصات الإلكترونية التي تسمح بتبادل الرأي بين المواطنين وصناع القرار. وهذه المشاركة تتماشى مع مبدأ الشورى الذي نص عليه القرآن الكريم:

﴿**وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ**﴾ ([10])

لكن هذه التطورات تحمل مخاطر أيضاً، مثل تآكل سيادة الدولة أمام القوى الرقمية العالمية، وهو تحدٍ استراتيجي يتطلب من الدولة الإسلامية وضع أطر فقهية وسياسية لحماية استقلالها وهويتها.وقد ساعدت الثورة الرقمية على توفير خدمات التعليم والصحة عن بعد، وهو ما يدخل في باب رعاية مصالح الناس، إذ جاء في الحديث:

«**المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يخذله**» (رواه البخاري، 2442؛ مسلم، 2580).

وهذا يفرض على الدولة مسؤولية ضمان وصول هذه الخدمات للجميع بعدالة.كما أثرت التكنولوجيا على وظيفة الإعلام الإسلامي، فبينما كانت الدولة تسيطر على الإعلام التقليدي، أصبح اليوم الفضاء الرقمي مفتوحاً للجميع، مما يستدعي تطوير استراتيجية إعلامية شرعية تحمي الهوية الإسلامية.ولا يمكن إغفال الجانب الأخلاقي، إذ باتت الدولة مطالبة بتقنين استخدام الذكاء الاصطناعي والروبوتات بما لا يتعارض مع مقاصد الشريعة، خاصة في مجالات العمل والعلاقات الإنسانية.وفي ظل هذه التحديات، يصبح من الضروري تفعيل الاجتهاد الجماعي لاستنباط الأحكام المتعلقة بالوظائف الجديدة للدولة الإسلامية في ظل التكنولوجيا الرقمية، وذلك استجابة لقوله ﷺ:

«**لا تجتمع أمتي على ضلالة**» (رواه الترمذي، 2167)

ومن الواضح أن التكنولوجيا الرقمية ليست مجرد أداة، بل أصبحت بيئة كاملة تعيد تشكيل وظائف الدولة ومؤسساتها، الأمر الذي يستدعي من الفقه الإسلامي إطاراً جديداً لفهم هذه التحولات.وعليه، فإن الدولة الإسلامية في عصر العولمة الرقمية أمام مسؤولية تاريخية تتمثل في الجمع بين أصالة الشريعة ومتطلبات الواقع، بما يحفظ السيادة ويحقق العدالة والمصلحة العامة.وبذلك يظهر أن وظائف الدولة الإسلامية في العصر الرقمي ليست انفصالاً عن التراث الفقهي، بل امتداد له، حيث تتطور الوسائل وتبقى المقاصد الشرعية ثابتة، وهذا ما يجعل الفقه الإسلامي قادراً على الاستجابة لتحديات العصر.

رؤية فقهية لمستقبل الدولة في البيئة الرقمية العالمية

في الفقه الإسلامي، يمثل مفهوم الدولة إطاراً شرعياً لحفظ الدين ورعاية مصالح العباد، وقد نص القرآن الكريم على أن وظيفة الحاكم الأساسية تحقيق العدل وإقامة الحق:

﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ**﴾ ([11])

ومع التحولات الرقمية العالمية، يواجه هذا المفهوم تحديات جديدة تفرض ضرورة رؤية فقهية تستشرف مستقبل الدولة في ضوء المقاصد الشرعية.إن المستقبل الرقمي للدولة الإسلامية يتطلب النظر في كيفية توظيف التقنيات الحديثة لخدمة مقاصد الشريعة، خصوصاً في حفظ الدين والعقل والمال والنفس والعرض. فالفضاء الرقمي أصبح جزءاً من الحياة اليومية، ومن ثم فإن حماية الأخلاق والقيم الإسلامية في هذا الفضاء تدخل ضمن مسؤوليات الدولة الشرعية.

الفقه الإسلامي يمتاز بالمرونة والقدرة على استيعاب المتغيرات، إذ قال النبي ﷺ:

«**إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها**» (رواه أبو داود، 4291).

وهذا الحديث يشير إلى أن التجديد والاجتهاد واجب مستمر، وهو ما ينطبق على التحديات الرقمية التي تفرض على العلماء والدولة إيجاد حلول فقهية جديدة.من القضايا المستقبلية البارزة في البيئة الرقمية مسألة السيادة السيبرانية، حيث تواجه الدولة تحدياً في الحفاظ على استقلال قرارها السياسي والاقتصادي أمام القوى الرقمية العالمية. وهذا يعيد إحياء مفهوم حماية البيضة الذي أكدت عليه الشريعة في قوله تعالى:

﴿**وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ**﴾ (12)

لتشمل القوة الرقمية إلى جانب القوة المادية.كما أن الفقه الإسلامي في رؤيته لمستقبل الدولة يجب أن يعالج مسألة الذكاء الاصطناعي وإدارته في حدود الشرع، بحيث لا يؤدي إلى ظلم أو انتقاص من كرامة الإنسان، امتثالاً لقوله ﷺ:

«**المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله**» (رواه البخاري، 2442؛ مسلم، 2580)

وهذا يقتضي إطاراً قانونياً شرعياً ينظم استخدام هذه التقنيات.من التحديات كذلك مسألة الأمن المعلوماتي، إذ لم يعد الخطر مقتصراً على الحروب التقليدية، بل أصبح يشمل الهجمات الإلكترونية التي تهدد استقرار المجتمعات. ومن هنا فإن واجب الدولة الشرعي في حفظ النفس والعرض والمال يتطلب بناء منظومة أمنية رقمية.الدولة الإسلامية في رؤيتها المستقبلية مطالبة أيضاً بتفعيل مقاصد الشورى من خلال المنصات الرقمية التي تتيح للمجتمع المشاركة في صناعة القرار، مما يحقق قول الله تعالى:

﴿**وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ**﴾ (13).

وهنا تتضح أهمية البيئة الرقمية في تعزيز مبادئ الحكم الرشيد.

كما يجب أن يُعاد النظر في دور الاقتصاد الرقمي كجزء من مستقبل الدولة، حيث تتطلب التجارة الإلكترونية وضع ضوابط شرعية تمنع الغش والاحتكار، امتثالاً لقوله ﷺ:

«**من غش فليس مني**» (رواه مسلم،)

أما في مجال التعليم، فإن مستقبل الدولة الرقمية يفرض عليها تطوير نظم التعليم الشرعي والمدني عبر المنصات الإلكترونية، وهو ما يدخل في باب نشر العلم الذي امتدحه النبي ﷺ بقوله:

«**من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهّل الله له به طريقاً إلى الجنة**» (رواه مسلم، 2699).

كذلك فإن الدولة الإسلامية في رؤيتها المستقبلية مطالبة برعاية الحقوق الرقمية للمواطنين وحمايتها، وذلك في ضوء مبدأ العدل والمساواة الذي أكد عليه الشرع.وفي ظل هذه المتغيرات، يبقى من واجب الفقهاء أن يقدموا اجتهاداً جماعياً ينير الطريق أمام صناع القرار، ويحدد معالم الدولة الإسلامية في البيئة الرقمية.إن مستقبل الدولة في العالم الرقمي ليس مجرد استنساخ للنماذج الغربية، بل هو بناء أصيل ينطلق من أصول الشريعة، مع الاستفادة من منجزات العصر.

وقد أثبتت التجارب أن الدولة التي لا تواكب التطور الرقمي تفقد سيادتها ومكانتها بين الأمم، وهو ما يحتم على الدولة الإسلامية أن تضع رؤية فقهية استراتيجية للمستقبل.هذه الرؤية تركز على أن التكنولوجيا وسيلة وليست غاية، وأنها يجب أن تُسخَّر لخدمة المقاصد الكبرى للشريعة، لا أن تتحول إلى أداة للهيمنة أو التغريب.وبذلك يمكن القول إن الدولة الإسلامية، في ظل البيئة الرقمية العالمية، أمام فرصة تاريخية لإعادة صياغة نموذجها الحضاري بما يجمع بين أصالة النصوص وضرورات الواقع.

الحواشي والمصادر:

[1] الشورى: 38

[2] الترمذي، محمد بن عيسى. (2009 .(*سنن الترمذي* .بيروت: دار الكتب العلمية.

[3] النساء: 58

[4] ابن ماجه، أبو عبد الله. (ت. 273 ه). سنن ابن ماجه.

[5] الشافعي، محمد بن إدريس. (ت. 204 ه). الأم.

[6] النساء: 58

[7] المائدة: 2

[8] النحل: 90

[9] الأنعام: 152

[10] الشورى: 38

[11] النساء: 58

[12] الأنفال: 60

[13] الشورى: 38